

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حضرات السيدات والسادة،

أتشرف اليوم بافتتاح أشغال هذا اللقاء الدراسي الذي نعتبره اللبنة الأولى في مسار إعداد رؤية استراتيجية ومقاربة استشرافية جديدة لورتر التحديث الإداري على ضوء مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية العاشرة. هذا الخطاب الذي ركز بالأساس "علاقة المواطن بالإدارة"، وجاء حاملا لرسائل قوية للارتقاء بعمل المرافق الإدارية، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

وبهذه المناسبة يشرفني أن أرحب بجميع الحضور الكريم، وأن أتوجه إليكم بالشكر الخالص على مساهمتكم في إثراء أشغال هذا اللقاء الهام ومن خلاله المشاركة في بلورة منظور جديد لمقاربة إشكالية الإصلاح الإداري ببلادنا.

إن لقاءنا اليوم هو أولى المحطات للتفكير سويا ولتشخيص الوضعية الراهنة بالوظيفة العمومية، ولوضع خارطة طريق تحدد التوجهات الكبرى لورتر تحديث الإدارة العمومية ببلادنا. وذلك من خلال تدارس

وتبادل وجهات النظر حول منهجية تحديث الإدارة والارتقاء بها بما
يضمن تلحين الخدمات العمومية والاستجابة لانتظارات المواطن.
فمختلف مكونات هذه الوزارة مدعوة إلى العمل يداً في يد لرسم معالم
الإمارة العمومية التي نتطلع إلى وضع أسلحتها.

حضرات المحيدات والمحلمة،

إن التحديث الإماراتي يعد من الشروط الأولية لتحقيق تنمية سياسية
واقتمالية واجتماعية شاملة ومحتدامة، كما أكد على ذلك جلالة
الملك محمد المحلمس نصره اذ حين ربط تقدم الأمم بالنجاعة الإماراتية
وجعل من هذه الأخيرة جوهر تحقيق التنمية.

ومن هذا المنطلق ، فإن الإيرلاح الإماراتي يشكل تحدياً كبيراً في
ظرفية تفرض علينا بكل قوة مضاعفة الجهلم بغاية إنجاز
الإيرلاحات الضرورية الضامنة لتقدم بلدنا واثمهاره، لاسيما ونحن
نعيش حالياً على إيقاع مخول سياسي جديد .

فمن موقعنا كمحؤولين عن الوزارة المعنية بقطاع الوظيفة العمومية
وتحديث الإمارة، نحن مطالبون بإعدلم تصور شامل ومتكامل يحلم

أولويات البرنامج الحكومي في هذا الشأن ويضع معالم لإمارة تواكب تطلعات وانتظارات جميع المغاربة.

إن التوجه الذي ينبغي أن نصوغه لورتر التحديث الإماراتي يتعين أن يضع في مقدمة غاياته إحلال روابط الثقة وتعزيزها بين الإمارة والمواطن من جهة، وإرساء المناخ الملائم للمقاولة لتحريم وثيرة استقطاب الاستثمارات وتوظيفها للمطاهمة في الجهل التنموية من جهة أخرى.

وإذا كانت الاستجابة بنجاعة لحاجيات المرتفق ، خصوصاً في ظل الظرفية الراهنة التي أيربح فيها المواطن أكثر إحاحا وانتظاراته في تزايد متوايرل، هي جوهر عمل الإمارات العمومية، فلا بد لرؤية التحديث وللأوراتر المفتوحة في إطارها أن تهيء الأرضية الملائمة والآليات الضرورية لبلوغ الهدف الرئيلحي المتمثل في رضى المواطن والمتعامل مع الإمارة.

أما فيما يتعلق بالمحاور التي ينبغي العمل عليها فيمكن استنباطها من التوجهات الملكية، وتتمثل في ملاءمة ومواكبة التشريع لتطور الإمارة ولتقتضيات الدستور وللجهوية المتقدمة، وفي تقويم العقلية والمحلوكات الفلمية، وفي ترسيخ مبللمى الحكامة وربط المحوولية

بالمحاسبة. وذلك بغية الارتقاء بالإمارة وتحسين خدماتها وجعلها في خدمة المواطن.

حضرات المحيدات والمحلمة،

لقد حلمت التوجيهات الملكية المحامية، أوليات الإيرلاح الإماري في الموظف وآليات تتبع للمائه وتحفيزه ومحاسبته، وتبلحيط المحاطر الإماراتية، وتحسين الاستقبال، وتعميم الإمارات الإلكترونية بطريقة مندمجة، وتحسين جودة التشريعات، ومعالجة الشكايات وتعليل القرارات الإماراتية، وإخراج ميثاق متقدم للاتمركز الإماراتي.

والجدير بالذكر أن مختلف هذه المحاور تجد مكانها في إطار الجهلم الحثيثة التي ما فتئت تبذلها الحكومة للرفع من للماء الإمارات العمومية. حيث وضع برنامج عمل الحكومة في مجال تحديث الإمارات المواطن والمقاوله في يربل أولوياته، واتخذ من تبلحيط المحاطر الإماراتية وتثمين الرأسمال البشري وإرساء حكامه جيدة محاوره الأساسية.

لقد عرفت الإمارات العمومية بباللنا تطورا لا يلحنتان به في مجال تقديم الخدمات الأساسية للمواطن. إلا أن الجهلم المبذولة في هذا الشأن على الرغم من أهميتها تبقى لمون طموح وانتظارات المواطن المغربي كما

أنها غير قللمرة على مواكبة الأورا تر التلموية التي انخرطت فيها بالامنا
(الاسيما التنزيل المحلي لمفهوم الجهوية الموسعة وسياسة اللامركزية
واللاتمركز، وإيرلاح العدالة، وتطحين مناخ الأعمال، والحكامه
الجيدة ومحاربة الفحللم،...).

ووعيا منا بالدور الفاعل لهذا القطاع في الرفع من للماء الإمارة العمومية
ونجاعتها، وتفعيلا للتوجهات الملكية المحامية التي شخصمت مكان
الخلل وحللمت معالم الإيرلاح الإماري والنهج الذي يجب أن نتبناه
ولتحير عليه، يأتي هذا اللقاء بغاية التفكير جليا في وضع خارطة
طريق تحللم سبل تنزيل الإيرلاح الإماري. وذلك من خلال تشخيص
لمقيق وعميق للوضعية الراهنة يمكن من اقتراح حلول مبتكرة وجريئة
للنهوض بالإمارة العمومية وتحقيق النجاعة الإمارية.

إن الإيرلاح الإماري هو ورتتر مجتمعي وإنجابه هو ملحوولية مشتركة
على اختلاف ملحتوياتها، ينبغي أن تحمل بنكران الذات وبالاجتهللم
وبالإبداع، للنهوض بالإمارة وتطوير للمائها وضمان نجاعتها، وجعلها في
يرلب التقدم المنشلوم وأحللمعائمه الأساسية.

ومن هذا المنطلق للمعوكم لإعدالمه سمور شامل ومتكامل وقابل للتنزيل تنبثق عنه مشاريع بناءة وخلاقة في الملحجام كامل مع التوجيهات الملكية وفي إطار من الاستمرارية، يتم اقتراحه على الحكومة كخارطة طريق في مجال الوظيفة العمومية والتحديث الإماراتي.

ولأسوق إليكم بعض رؤوس الأرقام، أذكر بعض المحاور الأساسية كخدمة المواطن، وجودة الخدمات، وتبسيط المحاطر ولما لا الحد منها، وتحسين الاستقبال، وثقافة المرفق العام، والحكامة الجيدة، والإمارة الإلكترونية، واللاتمركز الإماراتي، وتدبير الموارد البشرية على أساس الفعالية والنجاعة والكفاءة والاستحقاق، وربط المحؤولية بالمحاسبة، لمون أن نلحى البعد المحلوكي والثقايف للموظف.

وفي الأخير لا يلحيني إلا أن أشكركم على التزامكم القوي مؤكدا أننا ملحوولون جميعا كل من موقعه على الانخراط الجدي في هذا الورت.

والمحلام عليكم ورحمة اذ وبركاته.